في حماية أخبار غزّة

معن البياري

أسوأ ما في الحروب، عندما تطول خصوصاً، ما تصبح عليه أخبارُها من رتابةٍ، فلا يصيرُ لسقوط أعدادٍ متتابعةٍ للضحايا فيها الوقعُ النفسيُّ والإنسانيُّ والشعوريُّ الذي يُفترض أن يُحدِثه أمرٌ كهذا. وفي علوم الإعلام (ومزاولته بداهةً) أن الخبر لا يكون خبراً إلا إذا كان جديداً، ولو كان من العادي المعهود. والحادثُ في توالي أنباء الإجرام اليومي الذي يرتكبُه جيش الاحتلال الإسرائيلي في الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة أنها تتشابه في وتيرتها وتفاصيلها ووقائعها، فالجديد اليوم هو الجديد في الأمس وأول من أمس، ... شهداء وضرب مدارس ومستشفيات وتجويع وتعطيش وتهديدات، وبالموازاة لتٌّ وعجنٌ مستمرّان في شأن مفاوضات هدنةٍ أو وقفٍ لإطلاق النار وتبادل أسرى، تُضجرك متابعتُها من فرط ما فيها من تكرارٍ في الأخبار نفسها، عن جولات محادثات في الدوحة والقاهرة، وتصريحاتٍ من واشنطن، واجتماعاتٍ متتالية لحكومة نتنياهو، والكلام نفسه منذ ما قبل رمضان الماضي عن مماطلات الأخير وتسويفاته وشروطه. ومع تدافع الصور الشديدة التشابه من غزّة ومخيماتها ومدارسها ومستشفياتها وخرائبها، على شاشات بضع فضائياتٍ عربيةٍ خصّصت، منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ساعاتها للحدث الدامي هناك، لم يعُد الخبر الغزّي يُحدِث الانشداد الذي كان يُحرزه في أسابيع (أو شهور؟) العدوان الأولى، بل هناك، بين ظهرانينا، منّا وفينا، من يجهَر بملله من هذا كله، ويطلُب (ممن؟) وقف الحرب، بسبب سأمه اليومي من أخبارها، فسقوط 70 شهيداً اليوم و50 أمس و87 أول من أمس في دير البلح والمواصي والنصيرات وجباليا ورفح و... لم يعُد يبعث على الغضب والسخط اللذيْن كانا يستبدّان بنا، وبجوانحنا، قبل شهور، ولم نعُد نُحدّث أنفسَنا عن العجز المريع الذي تقيم فيه الأمة العربية، وهي تتفرّج على مقتلة الإبادة الجماعية هناك. وفي البال أن كثيرين بلا عددٍ أرجؤوا، في الأسابيع الأولى، أفراحاً ومناسبات اجتماعية خاصّة بهم، من باب أضعف الإيمان، استشعاراً بوجوب التضامن الأخلاقي مع أهل غزة، غير أن عدم توقّف العدوان جعَل أضعف الإيمان هذا ينحسر، ثم يغيب.

لا تعني السطور أعلاه أي مسٍّ، لا سمح الله، بالمشاعر الوطنية والإنسانية والأخلاقية في الشعوب العربية تجاه القتل اليومي في غزّة، والقناعة، من قبل ومن بعد، أن ثمّة خيراً وفيراً في الأمّة، ولا تفترض أي افتراضٍ من أي نوعٍ يذهب إلى أي إدانةٍ أو انتقاد في هذا. وإنما المقصد هو القول إن ثمّة ما طرأً على الخبرٍ الغزّي، على مستويي التلقّي والاستقبال، أظنّ أن هناك نوعاً من الحاجة إلى الوقوف عنده، وإلى حماية هذا الخبر من رتابةٍ صارت تخدِشُه، وصارت الإثارة فيه ليست في مجزرةٍ يرتكبها المعتدون في مواصي خانيونس أياماً بعد مجزرةٍ سابقةٍ في النصيرات، وإنما في وصول مسيّرة حوثية إلى تل أبيب، ثم في عدوانٍ صاروخي إسرائيليٍّ على الحُديدة في اليمن. وكذا في صاروخٍ يقتل 12 طفلاً في مجدل شمس واحتمال أن يعقبه عدوان إسرائيلي واسع على لبنان. كيف، إذن، أن يتحقّق هذا، أي أن نعرف، نحن كلنا، أن حدث استشهاد من يستشهدون اليوم في بني سهيلة في خانيونس مختلف عن استشهاد من استشهدوا في رفح؟ كيف ننقذ هذه الأنباء المتدافعة من هناك، ومصوّرة، وبعض صورها شديدة الصعوبة وقد يُنصح بعدم مشاهدتها، من العاديّة، من الأُلفة معها؟ كيف نُبقي على فجائعيّة الفجائعي، وقد كتبْنا وقلنا إن كل الشهداء اليوميين ليسوا أرقاماً، ولكنهم باتوا أرقاماً، سيّما أنّ وسائط الإعلام لا تنقل أسماءهم، ولا تحرص إلا نادراً على توصيفهم إلا إذا كانوا من ذوي حيثيّاتٍ مهنيّة، صحافيين أو نشطاء أو أطبّاء أو مسعفين؟

تلك أسئلة (وأخرى غيرُها) تحدّياتٌ ثقيلة، وموضوعةٌ في رسم مؤسّسات الإعلام العربية التي تصطفّ في ضفة فلسطين وإسناد المقاومة ونصرة أهل غزّة. ليس هناك وقتٌ لنقاشٍ كثير، أو ورشات تداولٍ وبحث، وإنما المسألة في ابتكارٍ خلاقٍ ملحٍّ وشديد الضرورة والوجوب، يتوسّل المهنيّة وليس غيرها، يوازي بين الخبرٍ الموثّق الموثوق والتحليل السياسي والاجتماعي والثقافي المبني على إدراك سيكولوجيا الجمهور، أو سيكولوجيات الجماهير على الأصح... من يبادر إلى الاجتهاد والاقتراح في هذا الشأن؟

دعوة إلى انتخابات مُبكّرة

أحمد سعداوي

المُسبّب الأساس للتداعيات المُدمّرة والكارثية التي تقودها التيّارات السياسية في العراق، الشيعية في الأقلّ، منذ مطلع العام الجاري (2024)، هو الوضع الشاذ الذي نتج عن انسحاب نوّاب التيّار الصدري في يونيو/ حزيران 2022. وعددهم 73 نائباً، ما أدّى تلقائياً إلى صعود نوّاب خاسرين من الكتل الشيعية الأخرى، ملأوا مقاعد الصدريين. لقد بيّنت الإحصاءات تراجعاً كبيراً للكتل الشيعية الراديكالية المُقرّبة من إيران، ما يمثّل مُؤشّراً إلى مزاج الناخب العراقي، الشيعي تحديداً، برفضه للتوجّهات الراديكالية، ولكن هديّة المقاعد الصدرية وازنت هذه الخسارة الشعبية، وحوّلتهم كياناتٍ برلمانيةً قويّة. على سبيل المثال نال تحالف الفتح، الذي يمثّل منظّمة بدر، 19 مقعداً بعد أن كانت كتلتها في برلمان 2018 تضمّ 48 نائباً. ولكن هديّة الصدر عدّلت هذه المقاعد لتغدو 31. كذلك، لم تنل كيانات مُتطرّفة سوى مقعد واحد، فغدت بخمسة أو بستّة مقاعد، للسبب ذاته؛ هديّة على طبق من ذهب من خصمهم، الذي بدلاً من المسعى الطبيعي إلى التضييق عليهم جعلهم، كما هي حال المنافسات السياسية المُتعارف عليها، أهدى أصوات ناخبيه لخصمه اللدود. لو أن الصدر انسحب قبل الانتخابات لكان للناخب العراقي رأيٌ آخر، وعلى الأغلب فإنّ انسحاب الصدر من الانتخابات لن يُؤدّي إلى صعود أسهم منافسيه من أحزاب الإسلام الشيعي المُتطرّف. ولهذا من الصعب لوم المُراقب الذي يستنتج أنّ انسحاب الصدر كان سلوكاً لحليف أكثر ممّا يبدو سلوكاً لخصم. ولكن، من جانب آخر، فإنّ الوضع الذي تشكّل عقب إعلان نتائج انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وشعور الأطراف المليشياوية بأنّها خاسرة أو جاءت ثانياً بعد كتلة الصدر البرلمانية، ما يجعل له سلطة وأعلوية عليها، ثمّ تظاهرات مناصرين لهذه المليشيات... ذلك كلّه كان يُنذر باندلاع مواجهات وربّما أعمال عنف بين الفريقين. وقد يقول قائل إنّ انسحاب الصدر أبطل فتيل أزمةٍ يدفع إليها الطرف الآخر، غير مبالٍ بأيّ خسائر تحصل للبلاد كلّها.

في كلّ الأحوال، فإنّ النتيجة التي انتهينا إليها برلمان منقوص الشرعية في مستويَين. الأول، الإقبال الضعيف على التصويت بشكل عام، فاعتبر مراقبون هذه الانتخابات الأقلّ شعبية مقارنةً بالانتخابات السابقة. والثاني، جلوس أشخاص على مقاعد المجلس التشريعي من دون أن يكونوا قد حصلوا على تزكية من الشعب، وإنّما لمُجرّد أنّ القانون الانتخابي رفعهم في مكان الصدريين المُنسحبين. لم يقم هذا البرلمان منقوص الشرعية بواجباته تجاه الشعب العراقي، واستثمر منصّةً أكبر سلطة تشريعية في البلاد، ليحوّلها منبراً للصراعات السياسية وإثارة النعرات الطائفية، فبطرحه، على سبيل المثال، مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية، فقد هدّد بتمزيق وحدة المجتمع العراقي وسِلْمِه وأمنه، وفتح على الناس مشكلاتٍ لا موجب لها، ولا تُمثّل أولوية في مصالح الناس. هذا البرلمان، وكذلك ما يرسله زعيم التيّار الصدري من رسائل من خلف جدران البرلمان، يفتتحان ساحةَ مواجهةٍ طائفية، في مزايدة عنوانها من الأكثر شيعية من الآخر، ولا تعرف لماذا لا يُفكّر زعيم التيار الصدري، الذي كان ذا شعارات وطنية منذ وقت قريب، بأنّه، وهو يشمّر عن ساعديه للمنافحة السياسية، يُهدّد بتمزيق الإجماع الوطني، ويرسل رسائل سالبة إلى الشركاء من السنّة والكرد، ما يجعلهم يُفكّرون بحلول تبعدهم عن الإجماع الوطني، مثل إحياء فكرة الإقليم السنّي، للفرار من الغرق في المستنقع الشيعي. على الأغلب، سينسى هذا البرلمان مشروع قانون النفط والغاز مركوناً في الأدراج، وقانون الأحزاب، وغيرها من القوانين المُهمّة لمستقبل البلاد، ويخترع في قابل الأيّام مشاريع طائفية جديدة تثير حفيظة العراقيين، وتُنشِب بينهم نيران البغضاء والكراهية، أو يستعيد قانون تنظيم حرّية التعبير سيئ الصيّت، ليضعه على طاولة النقاش البرلماني لإثارة غيظ المجتمع المدني العراقي. وبسبب ذلك، لا حلّ يجتمع عليه النشطاء، والمنظمات والمُثقّفين، سوى الدعوة لانتخابات مُبكّرة، ورفع دعوى قضائية أمام الادّعاء العام لتعطيل عمل هذا البرلمان، لأنّه يعمل ضدّ مصلحة الشعب العراقي، ويُهدّد وحدة البلاد ومصالحها العليا.

كيف صنعت قيادة منظّمة التحرير القرار الفلسطيني؟

سمير الزين

هدف الاستقلال الوطني الثابت هو السمة التي جمعت تجارب حركات التحرّر الوطني. اختلفت التجربة الفلسطينية عن هذه التجارب بتغيّر الهدف، رغم طبيعتها مشكلةَ تحرّر وطني، فطوال التجربة الفلسطينية الحديثة تغيّر الهدف النهائي مرّات عدّة، فلم يكن هناك ثبات في الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وكانت هذه واحدة من أعقد المشكلات البنيوية في الساحة الفلسطينية، فقد جاء القرار السياسي الفلسطيني ليبرّر تغيّرات الهدف الرئيس في التجربة الفلسطينية. تجربة العمل المسلّح التي بدأت في الساحة الفلسطينية العام 1965، كان مطروحاً عليها تحرير فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني، فعند انطلاقة هذا العمل لم تكن إسرائيل قد احتلّت الضفّة الغربية ولا قطاع غزّة. فقد كان المطروح على الفصائل الفلسطينية العملَ على تحرير فلسطين التي استولت عليها العصابات الصهيونية في 1948. مع هزيمة 1967، والظروف التي تلتها، والوقائع الجديدة التي فرضتها في الصراع، كان على القيادة الفلسطينية خلال عقدَي السبعينيّات والثمانينيّات أن تعدّل الهدف المركزي، من هدف نهائي تمثّل في السابق بـ«تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني» إلى «إقامة الدولة الفلسطينية في الضفّة والقطاع»، من الرفض المطلق في نهاية الستينيّات للتعامل مع قرار مجلس الأمن 242، بوصفه يتعامل مع «قضية لاجئين». كان على القرار السياسي البحث عن مُبرّرات هذه التحوّلات من أهدافٍ كانت مرفوضة من القوى ذاتها، وفي المقدمة الأشخاص أنفسهم، لتتحوّل مطالبَ وأهدافاً مقبولة، ولتتحوّل من حلول خيانية واستسلامية وتصفوية إلى حلول وطنية. وأخذ الانتقال من هدف نهائي إلى هدف نهائي آخر يُعتبر تحوّلاتٍ في الفكر السياسي الفلسطيني، أو تعبيراً عن نضوج فلسطيني بالتحوّل إلى الواقعية والعقلانية.

لم تكن هذه التحوّلات تُفسَّر سياسياً على قاعدة أنّها استمرار للمطالب الفلسطينية السابقة، بقدر ما كانت تُفسَّر ممرّاً إجبارياً للحركة الفلسطينية لحمايتها من التصفية، وكانت القيادة الفلسطينية تُعبِّر عن ذلك بأنّها هي ذاتها ليست مع هذه التحوّلات في حقيقة الأمر، ولكن الظروف تجبرها على ذلك. حتّى أنّ هذه التحوّلات التي اعتُبرت تحوّلات باتجاه الواقعية والعقلانية عند بعضهم، وصنّفوها بوصفها تعاملاً إيجابياً مع واقع مُتغيّر، لم يتطابق تصنيفها مع تصنيف الأغلبية الفلسطينية في كلّ أماكن تجمّعها، التي اعتُبرت طوال الوقت الذي احتاجته هذه المتغيّرات تطوّرات سالبة وليست إيجابية، وكان ينظر إلى هذه التحوّلات بوصفها توجّهاً نحو الاستسلام والتخلّي عن الحقوق الوطنية للفلسطينيين في فلسطين. في سنوات السيطرة الأولى للفصائل المسلّحة على منظّمة التحرير، كان جزء أساس من أهدافها ليس السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني فحسب، بل ومنع تشكّل أيّ قيادة أخرى يمكن أن تكون مرجعية سياسية محلّية. وعلى هذا الأساس حاربت في الجبهات كلّها وجود قيادات فلسطينية محلّية، خاصّة في الأراضي المُحتلّة في العام 1967، إذ رأت في أيّ قيادة محلّية قيادةً بديلة لها. وقد بقي السلوك ذاته قائماً بمنع وجود قيادة فلسطينية محلّية في الضفّة والقطاع، حتّى بعد أن تكرّست منظّمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً. وليس أدلّ على ذلك من التعامل المُذلّ والمُهين الذي اعتمدته قيادة المنظّمة مع الوفد المُفاوض الفلسطيني في إطار الوفد الأردني إلى مفاوضات مدريد، ومن ثمّ إلى مفاوضات واشنطن 1991.

من السقوف العالية جداً، بدأت رحلة التحوّلات السياسية الفلسطينية، التي كان على القيادة الفلسطينية تكريسها بقرارات عبر مؤسّسات منظّمة التحرير. بدأت الرحلة من أقلّ الحلول خلافاً، وهو مطلب «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» صيغةً للتعايش اليهودي الفلسطيني داخل فلسطين المُحرّرة. ومنها كان الانتقال في 1974 إلى برنامج «السلطة الوطنية»، وهو التحوّل الذي ارتبط مع حرب 1973، ولم تكن الطريق سهلةً في الوصول إلى «برنامج النقاط العشر»، فقد شقّ هذا البرنامج الساحة الفلسطينية إلى فريقَين، أُطلق عليهما فريقا «الرفض» و«القبول». وقد جمّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في إثر إقرار البرنامج في المجلس الوطني، عضويتها في المنظّمة، وشكّلت ما عُرف وقتها بـ«جبهة الرفض للحلول الاستسلامية». وقد افتتح البرنامج المرحلي مرحلةً طويلةً من التحوّلات والتراجعات الفلسطينية، وصلت، في النهاية، إلى الإقرار بقرار مجلس الأمن 242 أساساً وحيداً للتسوية مع إسرائيل. فقد تمثّل الدور الذي لعبه هذا البرنامج في أمرَين؛ إقرار فكرة المرحلية برضى الجميع، والدعوة إلى الكفاح من أجل إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أيّ جزء يتحرّر من الاحتلال الإسرائيلي من أرض فلسطين. وبإقرار المرحلية، والتوجّه إلى القبول بسلطة في جزء من أرض فلسطين، طوى برنامج النقاط العشر هذا جملة من الثوابت السابقة، طوى بعضها صراحة وبعضها ضمناً، وانفتح الباب أمام طيٍّ ثوابت أخرى في المستقبل وفق المُستجدّات اللاحقة، وفي برامج وطنية لاحقة صادقت عليها الهيئات الفلسطينية الشرعية، بالإجماع أو بالأغلبية الساحقة. قاد فصيل فلسطيني واحد هذه التحولات التكيفية كلّها، لأنّه هيمن على مؤسّسات منظّمة التحرير منذ دخول الفصائل إطار المنظّمة، وحاولت هذه القيادة في عقد السبعينيّات تصوير قراراتها بوصفها قرارات إجماع فلسطيني، عبر إجماعات منظّمة التحرير، فإنّها قد تخلت عن ذلك، وكشفت حقيقة العلاقات داخل المنظّمة عندما عقدت وحدها دورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ17 في عمّان، تاركةً الآخرين خارج إطار المنظّمة، ومعلنةً بشكل لا يقبل مجالاً للشك هيمنتها المطلقة على مؤسّسات منظّمة التحرير، وبالتالي على القرار الوطني الفلسطيني. وقد تكرّر هذا التفرّد في شكل مهزلة في دورة المجلس الوطني الـ21، التي عُقدت في غزّة، وعرفت بدورة «تغيير الميثاق»، التي كان عقدها كاريكاتيرياً ولمهمّة واحدة، بعد التهميش الذي تعرّضت له مؤسّسات منظّمة التحرير كلّها، بعد توقيع اتفاقات أوسلو (1993)، من الإسرائيليين.

> أمسك عدد محدود من الأشخاص آلية القرارات الفلسطينية، وكانت الفردية عنواناً للممارسة السياسية

لقد أمسك عدد محدود من الأشخاص آلية القرارات الفلسطينية في غياب المؤسّسات، وكانت الفردية هي العنوان للممارسة السياسية التي استقرّت عليها آلية صنع القرار الفلسطيني منذ النصف الثاني من السبعينيّات، وبفقدان آليات المحاسبة والمساءلة التي تتيح للشعب مساءلة قيادته، في كلّ مرحلة، فقد تمتّ الهيمنة على القرار السياسي الفلسطيني. وبهيمنة القيادة الفلسطينية على الإطار السياسي الفلسطيني (منظّمة التحرير)، وجدت نفسها تهيمن على التجمّعات الفلسطينية، من دون أن تملك هذه التجمّعات القدرة على محاسبتها، فكانت القيادة الفلسطينية تمارس السياسة من موقع بطريركي (أبوي)، من دون مسؤوليات تجاه الشعب ذاته، ولأنّ الشعب الفلسطيني موزّع بين دول عدّة، فقد عنت هذه الممارسة نوعاً من الفوضى السياسية، وعنت، وهذا الأكثر أهمّية، عدم وجود استراتيجية سياسية فلسطينية مدروسة تتحرّك القيادة السياسية من خلالها، وبذلك لا تتحوّل السياسات اليومية إلى إستراتيجيات فحسب، بل يجري التلاعب بتضحيات الشعب الذي لم يتأخّر يوماً في تقديمها أيضاً.

(كاتب فلسطيني في السويد)

كاريكاتير عماد حجاج

نتنياهو المسؤول عن مقتل الأبرياء

رندة حيدر

استشهاد 30 فلسطينياً في دير البلح بقصف للجيش الإسرائيلي، بينهم أطفال ونساء، ومقتل 12 طفلاً في مجدل شمس، البلدة الدرزية التي احتلّتها إسرائيل وضمّتها إليها، جراء سقوط صاروخ أطلق على الأرجح (؟) من الأراضي اللبنانية على هضبة الجولان... ذلك كلّه في أقلّ من 24 ساعة، هو اختصار مفجع ومؤلم لما يُقارب عشرة أشهر من الحرب المستمرّة التي يتحمّل مسؤوليّتها، أولاً وأخيراً، بنيامين نتنياهو، الذي يجعل إصراره على الاستمرار في الحرب حتّى تحقيق «النصر المطلق» من الحرب الدائرة حرب العار المطلق، والتدمير المطلق، والإبادة المطلقة. خيار الاستمرار في هذه الحرب الوحشية حالياً هو خيار نتنياهو وحده، الذي نجح في تسويقه أمام أعضاء الكونغرس بعبارات برّاقة حظيت مع الأسف بالتصفيق والتهليل من المُشرّعين الأميركيين. للمأساة التي وقعت في مجدل شمس أوجه أكثر تعقيداً ممّا تريد إسرائيل أن تظهره أمام الناس، فالمواطنون الإسرائيليون، الذين يطالب وزير المال بتسلئيل سموتريتش الانتقام لهم، هم المواطنون أنفسهم الذين يُقلّص المُخصّصات الحكومية لهم، وهو الذي حَرَم أخيراً أكثر من عشرة آلاف منزل من الكهرباء في القرى الدرزية بحُجّة أنّها مبنية بطريقة غير شرعية، ناهيك عن الإهمال الطويل للعناية بالبنى التحتية في هذه القرى. يعاني دروز الجولان، منذ سنوات طويلة، من سياسة التهميش والتمييز والإقصاء التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية اليمينية ضد الطائفة الدرزية في إسرائيل، التي بلغت ذروتها مع قانون القومية، الذي أقرّته الحكومة قبل سنوات وصنّفت فيه المواطنين من غير اليهود مواطنين من الدرجة الثانية.

من جهة أخرى، يعتبر سكّان مجدل شمس أنفسهم مواطنين سوريين، رغم قرار الضمّ الذي أصدرته حكومة مناحيم بيغن، زعيم الليكود آنذاك، في 1981، وهم لم يتوقّفوا يوماً عن اعتبار أنفسهم كذلك، لا سيّما في ضوء علاقات القرابة التي تربط سكّان البلده مع سكّان الجولان السوري، والعديد من العائلات الدرزية في لبنان. وخلال الفترة الماضية، لم يكن سكّان البلدة يعتبرون أنفسهم عرضة للخطر. من ناحية أخرى، أظهر ما حدث وجهاً آخر لسياسة الإهمال الإسرائيلية، خصوصاً مع عدم انطلاق صفارات الإنذار أو تشغيل المنظومة الاعتراضية للصواريخ، ما يعني أنّ بلدة مجدل شمس ليست على الأرجح مغطّاة بمظلّة الدفاع الجوي التي تحظى بها المستوطنات اليهودية. وهذا من أوجه سياسة التمييز حتّى في مجال السياسة الدفاعية الإسرائيلية عن هضبة الجولان المُحتلّ. تحاول إسرائيل استغلال مأساة مجدل شمس وتوظيفها في حربها ضدّ حزب الله وراعيه الإقليمي إيران، وذلك من خلال تعبئة الرأي العام الإسرائيلي استعداداً لردّ انتقامي مؤلم من حزب الله، مصورةً نفسها مدافعةً عن مواطنيها، الذين لطالما تعاملت معهم مواطنين من الدرجة الثانية، وهي تتلطى وراء مأساة أهالي القتلى من الأطفال الدروز لتغطية جرائمها ضدّ الأطفال الفلسطينيين في دير البلح وخانيونس وغزّة كلّها.

> عدم انطلاق صفارات الإنذار في مجدل شمس وجه آخر لسياسة الإهمال

في الصعيد العسكري، تسعى إسرائيل إلى استخدام تصريحات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في الأسبوع الماضي (قال فيها بصراحة إنّ الحزب سيوسّع دائرة استهدافاته التي ستطاول مستوطنات كانت بمنأى حتّى الآن عن ضربات الحزب ردّاً على تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين اللبنانيين أخيراً)، من أجل القيام بردّ قاسٍ ومؤلمٍ قد يتجاوز الأهداف العسكرية لحزب الله ليشمل أهدافاً أخرى لم تدخل حتّى الآن في دائرة الاستهدافات الإسرائيلية.

والسؤال الأساسي هنا: ماذا سيكون ردّ إسرائيل على مأساة مجدل شمس؟ وكيف يمكن أن «تنتقم» من حزب الله في لبنان من دون التورّط في حربٍ شاملة معه، يمكن أن تتحوّل حرباً إقليميةً يشارك فيها حلفاء إيران في العراق وسورية واليمن أو إيران نفسها؟... من يتابع ما يُنشَر في إسرائيل يلاحظ حجم المُعضلة التي تواجهها إسرائيل حالياً، وانقسام الآراء الإسرائيلية في أوساط الرأي العام والمُعلّقين بين من يُؤيّد ردّاً انتقامياً قويّاً، على شاكلة الهجوم الإسرائيلي على ميناء الحديدة في اليمن، وبين من يُحذّر من عاقبة ردٍّ انتقامي إسرائيلي يُؤدّي إلى توسّع المواجهات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله في التوقيت الحالي غير الملائم لإسرائيل، الغارقة في أوحال القتال في غزّة. ما حدث في مجدل شمس هو، قبل أيّ شيء آخر، حصيلة سياسة نتنياهو المجرمة الرامية إلى إطالة أمد الحرب، ونتيجة مماطلته وتهرّبه من الموافقة على صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، ورهانه على أن الوقت يعمل لصالحه. لكن أيضاً ما حدث في مجدل شمس يحتاج إلى توضيح أكبر من جانب حزب الله لأهالي مجدل شمس بالدرجة الأولى، وأقربائهم في سورية ولبنان، وللرأي العام اللبناني، ولا سيّما أن لبنان كلّه حالياً في قلب خطر إمكانية الدخول في حرب طاحنة ومدمّرة وشاملة.

(كاتبة لبنانية)

الأردنيون والفلسطينيون... تحدّيات المرحلة المُقبلة

محمد أبو رمان

ما زالت العلاقات الأردنية الفلسطينية تشهد جدلاً واسعاً واتجاهات متضاربة في المُقاربات، بخاصّة في الأوساط السياسية الأردنية، ولعلّ آخر الطروحات المُهمّة ما أفضى به السياسي الأردني البارز، رئيس الديوان الملكي السابق جواد العناني، في «العربي الجديد» («مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية»، 2024/7/25)، إذ أكّد على العلاقة العضوية والتاريخية بين الشعبين، ودعا إلى موقف عربي يعيد الربط بين الأردن وفلسطين، لنسف قرار قمّة الرباط في العام 1974، الذي اعتبر منظّمة التحرير الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبني عليه قرار فكّ الارتباط بين الضفّتين في 1988، لكن ضمن إطار جديد مختلف من علاقة كونفدرالية (من البديهي القول إنّ هنالك فرقاً بين الكونفدرالية والفدرالية، وما طرحه العناني أقرب إلى الفدرالية).

تتمثل الدلالة الرئيسية لمقال العناني في نظريةٍ رئيسة مفادها أنّ استبعاد المظلّة الأردنية للضفّة الغربية أدّى إلى استفراد الإسرائيليين بالفلسطينيين، والتهام الضفّة الغربية عبر الاستيطان، وإضعاف القوّة الدبلوماسية والسياسية لهم. لكنّ العناني، حتّى لا يتقاطع ما يطرحه مع مقولتي «الوطن البديل» و«الخيار الأردني»، اللتين تنادي بهما إدارة ترامب، وكانتا من بين القضايا «المسكوت عنها» في «صفقة القرن»، فقد ربط ذلك بخطّة واضحة عربية لمحاصرة إسرائيل، وجدولة لاستعادة الحقوق الفلسطينية بصورة أكثر قوّة وفعالية.

ولعلّ ما لم يُفصح عنه العناني الإدراك المتنامي لعجز السلطة الفلسطينية في وضعها الراهن، وضمن الضغوط التي تتعرّض لها من مواجهة الآلة الصهيونية والاستيطان والمسار المتدهور البيّن للقضية، والتحوّلات الاستراتيجية في البيئة المحيطة، التي تعطي الإسرائيليين مساحةً واسعة لتنفيذ المُخطّط الاستراتيجي الوحيد الذي لديهم، وهو تهجير الفلسطينيين، وإلغاء حقوقهم بالكامل، وهو، في النهاية، يستدعي بدوره الهاجس الأردني التاريخي «الوطن البديل».

الحقيقة الأولى تتمثّل في معضلة «الحلّ الدبلوماسي»، فلن تنسحب إسرائيل من الضفّة الغربية ولا من القدس عبر البوابة الدبلوماسية، سواء كان الأردن هو المظلّة أو السلطة الفلسطينية أو حتّى الدول العربية جمعاء. وهو ما أكّده بوضوح الدبلوماسي الأميركي المخضرم، المتوفى الأسبوع الماضي، مارتن أنديك (عمل في هذا الحقل عقودا)، في كتابه «سيّد اللعبة: هنري كيسنجر وفنّ دبلوماسية الشرق الأوسط» (راجع مقال كاتب هذه السطور في «العربي الجديد» بعنوان: «سيّد اللعبة»... كيف تُبنى السياسات الشرق أوسطية، 2024/6/18)، إذ أوضح أنّ الملك الحسين تلقّى العرض نفسه الذي قبله ياسر عرفات (وأدّى إلى اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية) في العام 1974 ورفضه، وأدرك منذ تلك المرحلة أنّ المطلوب سيطرة أردنية على التجمّعات السكّانية وليس الجغرافيا الفلسطينية، بمعنى أنّه لو كان فعلاً هنالك أمل في أن يكون الدور الأردني المدخل الاستراتيجي لاستعادة الحقوق الفلسطينية، أو في الحدّ الأدنى الضفّة الغربية وغزّة والقدس، كان يمكن أن نفهم ذلك جزئياً، ولكن النتيجة الوحيدة التي ستترتّب على ذلك هي نقل الكرة الملتهبة إلى الأردن، بخاصّة عندما لا نرى أيّ أفق لتحوّلات في المشهد الإسرائيلي، الذي بات بالكلية تحت رحمة اليمين، دينياً وسياسياً وراديكالياً ووسطياً.

الحقيقة الثانية أنّ «وحدة الضفّتَين» لم تكن محلّ ترحيب عربي، بل أكثر من ذلك (كما أشار العناني نفسه)، كان هنالك انقسام كبير في الأوساط الفلسطينية تجاهها، ومثّلت لاحقاً منظّمة التحرير الهُويّة الوطنية الفلسطينية، التي قبل بها أغلب الفلسطينيين، والعودة إلى الوراء اليوم لمراجعة قرار قمّة الرباط، أو قرار فكّ الارتباط، لن تُلغي تلك الحقائق الكبيرة، بالرغم من التكامل بين المصالح الأردنية الفلسطينية، فإنّ هنالك هُويّتَين أردنية وفلسطينية تشكّلتا ونمتا وتطوّرتا، وسيكون أشبه بالانتحار محاولة الدمج بينهما، لأنّ ذلك يعني تقوية واحدة على الأخرى، وهذا غير ممكن، والأخطر أنّه ينقلنا إلى صدام داخلي بين الطرفَين، فأيّ تفكير في أيّ نمط من العلاقة لا بدّ أن يكون بعد الوصول إلى الحقوق الفلسطينية، وليس قبل ذلك، وهو أمر مستبعد في الوقت القريب.

الحقيقة الثالثة وهي موازين القوى، التي باتت تميل لمصلحة إسرائيل، والمقصود بها إقليمياً ودولياً، فالوسط الجيوستراتيجي العربي لم يعد قائماً، والدول العربية خرجت من إطار الصراع بصورة جلية وواضحة، وهنالك رغبة لدى العديد من الدول للتطبيع مع إسرائيل، وتراجعت مركزية القضية الفلسطينية (بالرغم من التداعيات الآنية التي أحدثتها عملية طوفان الأقصى)، والإدارات الأميركية عاجزة وربّما ليست راغبة أصلاً في ممارسة الضغط على إسرائيل للتنازل، والمعادلة داخل إسرائيل لصالح اليمين، الذي يؤمن فقط بـ«الحلّ الأردني» بمعنى «الوطن البديل»، والأخطر هو الاحتمال الأكبر لعودة دونالد ترامب، وما لا يعرفه كثيرون أنّه مارس ضغوطاً كبيرة على الأردن من أجل الموافقة على إلغاء السلطة الفلسطينية والعودة إلى الضفّة الغربية، وهو ما رفضه الملك بحزم شديد، ما يُفسّر انزعاج عديدين من السياسيين الأردنيين من مقالة العناني، بالرغم من القناعة بالنيّة الحسنة التي تقف بالضرورة وراءها. ذلك لا ينفي الإقرار بالموقع البنيوي الذي تحتلّه القضية الفلسطينية في العلاقة مع الأردن، وفي السياسات الأردنية، فأيّ محاولة للفصل أو التخلّي أو الحدّ من أهمّية ما يحدث «غرب النهر» في الشأن الأردني هي، في الطرف الآخر، محاولة غير واقعية، ولا تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل الرئيسية، التي تُعزّز الربط بين المسارين الأردني والفلسطيني، سواء كان في الصعيد المحلّي أو الإقليمي، أو حتّى الدولي.

الأردن محكوم سياسياً واستراتيجياً بـ«الجيوبوليتيك»، ما يمثّل نعمة ونقمة في الوقت نفسه عليه، كما كان يُردّد المفكّر والسياسي الراحل عدنان أبو عودة. صحيح أنّ هذه المعادلة (المُدخلات) ليست مقتصرة على القضية الفلسطينية، بل تشمل الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية، كما يجادل أستاذ العلاقات الدولية حسن المومني (في مقالته في المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع)، إلّا أنّ هنالك خصوصية أكبر وأعمق للترابط الأردني – الفلسطيني، جغرافيا تاريخياً سياسياً، وجدل العلاقة الأردنية الفلسطينية يرتبط بدرجة أكبر وأعمق بكثير في ترسيم الدور الإقليمي الأردني، الذي يُمثّل مُتغيّراً رئيساً في بناء المنظور الأردني للعلاقات الداخلية والإقليمية والدولية، وبالتالي فإنّ محاولات التقليل من أهمّية أو خطورة المسار الفلسطيني على السياسات الأردنية هو بمثابة «هروب للأمام»، ومحاولة شبيهة لتجاهل حقائق ووقائع كبيرة، داخلياً وخارجياً.

> التفكير في أيّ نمط من العلاقة بين الفلسطينيين والأردنيين لا بدّ أن يكون بعد الوصول إلى الحقوق الفلسطينية، وليس قبل ذلك

إذا استبعدنا الخيارين السابقين (الوحدة والفدرالية، والتقوقع والانفصال الكامل)، فإنّ الخيارات البديلة تتمثّل باجتراح علاقة جديدة تقوم (بالضرورة) على التنسيق والتحالف ودور أكبر للأردن، ليس في صعيد الجغرافيا، بل في التحالف السياسي الاستراتيجي، وفي ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وفي تثبيت الفلسطينيين في أرضهم وفي دعمهم في القدس، وهو ما ينطلق من مقاربة نقدية للوضع الراهن، للدفع نحو منظور استراتيجي أردني مُختلِف، يجعل من الضفّة الغربية مسألة أمن وطني أردني، وجزءاً من المجال الحيوي، ويُعزّز من الاشتباك الإيجابي للأردن مع الفلسطينيين، في الضفّة والقدس وفلسطينيي الـ48، لإيجاد تصوّر استراتيجي مشترك في مواجهة اليمين الإسرائيلي والأميركي في حال عودة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وهو تحدٍّ كبير، بالضرورة، يُفكّر فيه بصورة جدية وقلقة «مطبخ القرار» الأردني، لأنّ عودة ترامب ستحمل معها مخاطر حقيقية، وتستدعي ضغوطاً دولية وإقليميةً، ومحاولاتٍ جديدةً لإنهاء القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

(وزير أردني سابق)

كذّاب يحاضر في فضائل الصدق

عيسى الشعيبي

لكثرة ألاعيب بنيامين نتنياهو، وفرط خدائعه، وطول باعه في فنون الدجل والمراوغة، درج السياسيون والإعلام في دولة الاحتلال على تسميته «الكذّاب رقم واحد»، وصاروا ينعتون المُرتشي، المُعلّقة في رقبته ثلاث تُهم جنائية، بالمُتهرّب من العدالة، ويقولون عنه إنّه يكذب كما يتنفس، ما جعل أكثريتهم الكاثرة تسقط عنه ألقاب الساحر والملك والداهية، المُحبّبة إلى قلبه، وتستبدل بها صفات المُتعجرِف المُصاب بجنون العظمة، والديماغوجي المُنقطع عن الواقع، حتّى إنّ المستوطن العتيد من «كريات أربع»، بتسلئيل سموتريتش، وزير مالية نتنياهو وحليفه، وصف وليّ نعمته ذات مناسبة بأنّه «الكذّاب ابن الكذّاب». لذلك، لن تحفل هذه المقاربة بمضمون الخطاب الرابع، الذي ألقاه المُهرّج بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس، وظهر فيه بمظهر كذّاب يُحاضر في فضائل الصدق، بعد أن تولّت الصحافتان العبرية الأميركية فضحَه وتسخيفَه، وإنّما ستحضىء هذه المطالعة الصورة الكلّية لهذا الخطاب من الخارج، تلك الصورة التي تخصّ المُخاطبين، المُشرّعين الأميركيين، الذين يشبهون الكذّاب الأشرّ من أوجه عدّة، كلّها مُثيرة للدهشة، فبدا هؤلاء النوّاب والشيوخ المأخوذون بأداء الممثّل البارع في مسرحية من فصل واحد، ممّن وقفوا إعجاباً، وصفّقوا له 53 مرّة، أبعد ما يكونون منزلةً عن مصاف النُخبة الأميركية، بدوا أقرب ما يكونون من وضع قطيع نعاج يهشّ عليها نتنياهو بعصاه الغليظة. كان طيّباً للغاية أن يقاطع أزيد من مائة عضو في الكونغرس خطاب الكذّاب ابن الكذّاب (على حد قول سموتريتش) وكانت هذه المقاطعة اللامسبوقة بهذا العدد دليلاً قاطعاً على أنّ الإجماع الذي كان لم يعد قائماً، إن لم نقل إنّ غياب هؤلاء الديمقراطيين عن تلك الجلسة، بمن فيهم المُرشّحة للرئاسة كامالا هاريس، يُمثّل في حدّ ذاته أحد أكثر المُؤشّرات أهمّيّة، الدالّة على أن تحوّلاً عظيم الشأن يصعد ويتّسع، ويَعِدُ بما يستحقّ عقد الرهان، وأنّ هذا التغيّر المثير للاستحسان والثناء لم يعد أمراً عابراً لا يُعتدّ به ولا يُعوَّل عليه، بعد أن انتقلت الاحتجاجات من الشارع الغاضب الملتاع من هول مشاهد حرب الإبادة، إلى فضاء كُبريات الجامعات الأميركية، ثمّ الأوروبية، وها هو اليوم يُعبّر عن نفسه بصورةٍ تفوق التوقّعات، وتتواصل على نحو لم يخطر في البال من قبل.

غير أنّ الصورة الإيجابية هذه، التي عبّرت عن بدايات هذا التحوّل الجاري بعد في مخاض عسير، وفق ما عكسته مقاطعةُ عددٍ من الأعضاء الديمقراطيين والتقدّميين في الكونغرس، ناهيك بالمظاهرات العارمة حول «الكابيتول هيل»، نقول إنّ هذا كلّه، وذاك، لم يُبدّد الانطباعات المتكوّنة لدى المُراقبين المصدومين من هذا النفاق السياسي الشائن كلّه لمجرم حرب يُطالب المُدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية إصدار مُذكّرة توقيف في حقّه، ولا يتساوق مع القيم والمُثل العليا والمبادئ التي ترفرف أعلامها عالياً في سماء الدولة العظمى، إذ يبدو أنّ أميركا، بهذه الازدواجية بين القول والفعل، تقول لنا بملء الفم: لا تصدّقونا بعد اليوم. لقد بدت مشاهد الوقوف والقعود والتسحيج (53 مرّة في 50 دقيقة)، وما رافقها من طقوس رياء رديئة، ومزايدات صفيقة، لإظهار مدى الولاء للصهيونية، سيّما من مموّلي حملات المُرشّحين في الانتخابات الوشيكة، أقرب ما تكون إلى حفلة تهريج عجيبة. ومع ذلك كلّه، ورغم هذه الصورة المشوّهة، التي بدا عليها الكونغرس في جلسة نفاق مشهودة، إلّا أنّ هناك ما يدعو إلى قدر غير قليل من التفاؤل حيال الصورة الأميركية الأشمل، بما تنطوي عليه من مُتغيّرات حثيثة، وما تَعِدُ به من تحوّلات تعاكس رياحها أشرعة سفينة دولة الاحتلال المُتهالكة، وقد تشتدّ زخماً بمرور الوقت، الذي أخذ، بعد لأيٍ شديد، يلعب لصالح قضية شعب عرف كيف يدافع عن نفسه ببسالة، وكيف يدخل برشاقة إلى ساحة ملعب كبير، كان الدخول إليه حكراً على أعدائه، يصولون فيه ويجولون وحدهم، ويسدّدون كُراتهم إلى مرمى لا حارس فيه، ودائماً بلا حَكَمٍ، ولا جمهورٍ مُتفرّجين في أغلب الأحيان.

عن وضوح النظام المصري ولفّ ودوران خصومه

محمد طلبة رضوان

ليس من قبيل المبالغة أن نقول إنّ النظام الحالي في مصر هو أكثر الأنظمة وضوحاً في ممارساته، وأحياناً في خطاباته، فهو واضح في استهدافه معارضيه في حيواتهم بالقتل، أو بالإخفاء القسري، أو بالسجن، وفي استهدافه أمانهم واستقرارهم وأرزاقهم بالنفي خارج البلاد، طوعاً أو كُرهاً، أو الفصل التعسّفي من العمل، أو «تسييب» كُتّاب النظام في الفضائيات، وتيوسه المستعارة في مواقع التواصل الاجتماعي، لنهش سمعة المُعارضين، وتشويههم، واتهامهم في دينهم أو في وطنيتهم، وقطع الطريق أمام وصولهم إلى الناس بأيّ وسيلة، ولو كانت ديوان شعر على نحو ما حصل أخيراً مع أحمد دومة، بعد نشره ديوان «كيرلي» (دار المرايا للثقافة والفنون، القاهرة، 2024)، من فتاوى تكفير حكومية عقاباً له على مُجرّد الكتابة، ولناشره على مُجرّد النشر، وليس طبعاً بسبب محتوى الديوان، الذي لا يسمح وقت حضرة الضابط (أو مستوى تعليمه) بتحصيله. النظام أيضاً واضح في أغلب خطاباته، خاصّة بعد الوصول إلى نقطة اللاعودة في فشل النظام، وتأكّد هذا الفشل، ووصوله إلى المواطن في البيت وفي الشارع، وفي الأكسجين الذي يتنفّسه المواطنون بعد خصم ضريبة قطع الأشجار، ولا يعني إصرار إعلام النظام على تذكيرنا بأنّنا في نعمة لا ندركها، وبأنّ الأمن والأمان أكثر أهمّية من الحرّيات، ومن كرامة المواطن، ومن قيمة العملة الوطنية، وأكثر أهمّية من الكهرباء، وبأنّ الإخوان المسلمين هم سبب المصائب كلّها، أقول لا يعني ذلك كلّه أنّ النظام يفتقر إلى الصراحة، فالنظام صريح وفق مفاهيمه، فالأنظمة الفاشيّة بوضوح، والممارسات الفاشيّة بوضوح، يلزمها خطابات فاشيّة بوضوح، ولا معنى هنا لتقييم الخطابات وفق معايير الصدق أو الشفافية أو حتّى الاحترافية، فهي خطابات صادقة جدّاً في تزويرها، شفّافة جدّاً في قبحها، واحترافية جدّاً جدّاً في إصابة منتصف جبهة الأمل لدى أيّ مواطن، ولا يتجاوز النظام صراحته إلى خطابات هزلية عن الحرّيات أو الديمقراطية أو إمكانية التغيير بالانتخابات أو أهمية الحوار الوطني، إلا إذا لزم الأمر، ووجب استرضاء صاحب التوكيل في البيت الأبيض، أو تهدئة الشارع بعد وصوله إلى مرحلة ما قبل الانفجار بخطاب رئاسي واحد. في هذه الحالات الاستثنائية يتجاوز النظام المصري الحالي صراحته غير المسبوقة، إلى هزليته غير المسبوقة، ويفتح مُكرهاً ثغرةً في جدار فولاذي من الصراحة القاتلة، تسمح بمرور أشياء أخرى غير البارود الميري وأوامر الاعتقال.

من هنا، تبدو خطابات خصوم النظام أو معارضيه غير مفهومة في لفّها، وغير مفهومة في دورانها، وغير مفهومة في طموحاتها، وغير مفهومة في تأويلاتها وتعويلاتها، خذ مثلاً موضوع الحوار الوطني، وقد تورّط كاتب هذه السطور في مقاربته بجدّية يوماً، أملاً في انفراجة لا يصحّ لنصف عاقل انتظارها من النظام المصري الحالي، بعد سنوات من ممارسات فاشيّة واضحة تماماً، إذ لا نظام فاشيا يتحاور، ولا نظام فاشيا يتفاهم، ولا نظام فاشيا يرى غيرَه. هذه قواعد، لا استثناءات لها، إنّما إكراهات أو تسويات تخصّ النظام نفسه، فتدفعه إلى بعض المساومات، التي تتّخذ تسميات دعائية مثل الانتخابات أو الحوار الوطني... إلخ. يطرح النظام ما يسميه حواراً وطنياً لمساومة بعض الرهائن السابقين في إطلاق سراح رهائن حاليين، في مُقابل مُجرّد الموافقة على التعامل مع النظام، فتنطلق خطابات مُعارِضة في التعريف بالحوار الوطني، وسوابق التجارب في البلاد الجادّة، وطبيعة الموضوعات التي تناقش مع الأنظمة المُحترمة أو نصف المُحترمة أو ربع المُحترمة... إلى آخر ذلك كلّه، ممّا لا مجال لمناقشته أو مُجرّد تخيّل وجوده مع النظام الحالي. ما يسمى هزلاً بـ«الحوار» فرصة لإطلاق سراح مئات المظلومين، من دون أيّ التزامات بعدم اعتقالهم مرّة أخرى، أو بعدم اعتقال آلاف غيرهم، أو بعدم اعتقال المشاركين في الحوار الوطني أنفسهم، فإمّا القبول، ومن ثمّ محاولة توسيع الثقب قدر الممكن، أو الرفض، وتسجيل الرافضين أسماءهم في كشوف الوجاهة السياسية، مع استمرار حبس المحبوسين، إلى أجل غير مُسمّى.

القوات الأميركية في العراق... مسمار جحا

إياد الدليمي

نظّمت اتفاقية صوفا، بين العراق والولايات المتّحدة (2008)، وضع القوات الأميركية في هذا البلد الذي غزته عام 2003، وفصّلت نظامه السياسي بما يتوافق مع المصالح الأميركية في العراق والمنطقة. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 يناير/ كانون الثاني عام 2009، ونصّت على بنود عدة، من أكثرها أهمّية تنظيم انسحاب كامل للقوات الأميركية من العراق خلال ثلاثة أعوام، وهو ما جرى في ديسمبر/ كانون الأول عام 2011، مع بقاء بعض القواعد الأميركية بموافقة الحكومة العراقية.

لم تصمد هذه الترتيبات طويلاً بعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عدّةَ محافظات عراقية، واستيلائه عليها عام 2014، إذ عادت القوات الأميركية، برفقة قوّات دولية أخرى، بطلب الحكومة العراقية، فيما عرف لاحقاً بـ«التحالف الدولي ضدّ داعش»، لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل الصراع السياسي والدبلوماسي حيال هذا الوجود الأميركي الجديد، خاصّة عقب هزيمة التنظيم عام 2017، فالوجود الأميركي في العراق بقي مصدر شدّ وجذب بين مختلف القوى السياسية العراقية، فتفيد تقديرات بأنّ عديد هذه القوات ربّما يتجاوز خمسة آلاف جندي ومستشار عسكري، بينما تُصرّح الحكومة العراقية أنّ العدد لا يتجاوز ألفين، وأن وجودهم مرهون بموافقة الحكومة العراقية وفقاً لاتفاقية صوفيا.

واجهت الحكومات العراقية، عقب هزيمة تنظيم داعش، ضغوطاً متزايدة من قوى سياسية شيعيّة لديها أذرع مُسلّحة، من أجل الدفع لانسحاب كامل للقوات الأميركية من الأراضي العراقية، خاصّة بعد انتفاء الحاجة لها، بحسب تلك القوى. في المقابل، تجد قوى سُنيّة وكردية أنّ دعوات سحب

> لا تريد الفصائل العراقية تضييع مسمار جحا، وتدرك أنّ سحب أميركا قواتها سيطلق يد تلك القوات في التعامل مع الخطر الذي تشكّله هذه المليشيات

القوات الأميركية من العراق هي محاولة إيرانية من قبل أذرعها بالعراق للهيمنة الكاملة على هذا البلد، في ظلّ عدم وجود رادع «قوي» كالذي تمثله القوات الأميركية في العراق، وضعف القرار السياسي العراقي والخاضع بالكلية لأجندات إيرانية، علماً أنّ الوجود الفعلي لتلك القوات يقتصر على قاعدة عين الأسد في غرب العراق، وهي القاعدة الكبرى، فضلاً عن مستشارين في قاعدة بلد الجوية شمال العاصمة بغداد، وبعض القواعد العسكرية العراقية الأخرى.

تحوّل الوجود الأميركي في العراق مسمارَ جحا، الذي تتذرّع به دائماً الفصائل المُسلّحة وقواها السياسية في البرلمان العراقي، فهي الحجة التي طالما تستخدمها من أجل تصعيد مواقفها، وفي كثير من الأحيان يكون هذا التصعيد غير موجّه فعلياً إلى تلك القوات ووجودها في العراق، وإنّما ضدّ كتلٍ سياسيةٍ منافسةٍ أو حتّى ضدّ الحكومة بغيةَ إحراجها وصولاً إلى مكاسب بعينها، تريدها تلك الفصائل المسلّحة وقواها السياسية أو حتّى تريدها إيران، في بعض الأحيان، من الولايات المتّحدة في إطار حالة الشدّ والجذب التي تعيشها طهران مع واشنطن بخصوص ملفّاتٍ كثيرة.

تجتهد الفصائل العراقية المسلّحة في استخدام الوجود الأميركي في العراق بريدَ رسائلَ تبعث من خلاله ما تريد متى ما شعرت بأنّ هناك حاجة، خاصّة أنّ أغلب تلك العمليات المسلّحة ضدّ القواعد الأميركية لم تؤدِّ إلى قتل جندي أميركي واحد، ما خلا عملية تعرّضت لها قوات أميركية كانت موجودة في كركوك، حيث أدّت عملية قصف نفّذتها فصائل حشدية مسلّحة إلى مقتل عراقي يحمل الجنسية الأميركية، وكان ذلك في 2019، وبعدها بنحو أقلّ من شهر نفّذت الولايات المتّحدة عملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ومعه نائب رئيس الحشد الشعبي في العراق، أبو مهدي المهندس، في عملية الاغتيال الشهيرة، قرب مطار بغداد الدولي مطلع عام 2020. من لحظتها، أدركت تلك الفصائل المسلّحة أنّ عملية قتل أميركي في قصفها المُتكرّر تلك القواعد سيُؤدّي إلى ردّ أميركي ربّما غير محسوب وكبير. بالتالي، بقيت تلك العمليات العسكرية التي تنفّذها الفصائل العراقية المسلّحة فارغة المحتوى، فهي لا تقوى حتّى على جرح جندي أميركي، وغالباً ما تقع عمليات القصف في محيط القواعد الأميركية، وليس في قلبها، لتضمن الفصائل عدم وقوع خسائرَ في صفوف القوّات الأميركية. لذلك، يمكن القول إنّ وجود القوات الأميركية في العراق تحوّل من حاجة عراقية رسمية، بسبب وجود تهديدات للجماعات والتنظيمات المُتطرّفة، إلى حاجة للفصائل المسلّحة الموالية لإيران، ومن خلفهم إيران طبعاً، فهي دائماً ما تريد أن يبقى مسمار جحا حجّة لوجودها ولاحتفاظها بترسانة أسلحة كبيرة تفوق في بعض قدراتها ترسانة الجيش العراقي.

وقد زار وفد عسكري عراقي واشنطن أخيراً من أجل التباحث بشأن الوجود الأميركي، وهي مهمّة تأتي في إطار ما اتّفق عليه بين بغداد وواشنطن من أجل جدولة سحب تلك القوات، ففي حين تُشير أميركا إلى أنّ سحب القوات قد يتطلّب ثلاثة أعوام، فإنّ العراق يُؤكّد أنّ هذا الانسحاب قد يتم في سبتمبر/ أيلول المُقبل، بناءً على رغبة عراقية.

كان ترامب، في عهدته الرئاسية، قد أعلن عن رغبته في سحب القوات الأميركية من العراق وسورية، وهو ما عارضته المؤسّسة العسكرية الأميركية آنذاك، فهل تُسرّع عودته المحتملة إلى البيت الأبيض هذا الإجراء؟ أم أنّ لدى ساكن البيت الأبيض الجديد، ترامب الجمهوري أو هاريس الديمقراطية، رأياً آخر في هذا الموضوع، خاصّة أنّ المُتغيّرات في المنطقة عقب حرب غزّة العدوانية، التي تشنّها دولة الكيان الإسرائيلي، بدأت تفرض واقعاً جديداً في المنطقة والعالم؟

المهمّ أنّ الفصائل المسلّحة، التي تقصف، من حين إلى آخر، مواقع وقواعد أميركية في العراق، وحتّى في سورية، ستكون أكثر الأطراف المتضرّرة من هذا الانسحاب، لأنّها ببساطة لا تريد أن يضيع منها مسمار جحا، وهي التي تدرك أنّ سحب أميركا لقواتها من العراق سيطلق يد تلك القوات في التعامل مع الخطر الذي تشكّله هذه المليشيات.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

الكوفيةُ الفلسطينية حين تصنع الحدثَ

أحمد المرزوقي

ما كان المرء ليتصوّر، سنين قليلة قبل هذه الفترة المظلمة البئيسة، التي اختارنا حظّنا العاثر للعيش فيها، أن يُحدث ما حدث في المدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء، حينما رفض عميد كلية العلوم ابن مسيك (الدار البيضاء)، وهو الضيف على تلك المدرسة، أنْ يسلّم جائزة التفوّق لطالبة مغربية أصيلة اسمها خديجة أحتور، لمُجرّد أنّها تضع على كتفيها الكوفية الفلسطينية. كان هذا التصرّف المشين كافياً لتأجيج النيران في مواقع التواصل الاجتماعي الوطنية والعربية والدولية، حيث أظهر بكيفية صارخة تفقأ أعين من لا عيون لهم بأنّ القضية الفلسطينية كانت ولا تزال محطّ إجماع كلّي من المغربيات والمغاربة قاطبة، إلّا إذا استثنينا شرذمة لا تكاد تبين، برزت لتؤكّد القاعدة كما هو الأمر في جميع ما خلق الله من القضايا البشرية. فالطالبة المتفوّقة في الدراسة وفي المبادئ، التي حاول عميد كلّية العلوم أن ينزع الكوفية من على أكتافها، رفضت بعزّة وإباء، لتعطي بذلك درساً تاريخياً ليس للمغاربة والعرب فحسب، بل للمتشبّعين بالمبادئ الإنسانية النبيلة كلّهم، ولجميع المنافحين عن القضايا العادلة عبر العالم. أما مدير المؤسّسة، الذي حلّ محلّ العميد وتقدّم بثقة وعزم لتسليمها تلك الجائزة، فهو وإن استحقّ أن ترفع له القبّعة عن جدارة واستحقاق، فهو لم يعبّر

> حسابات صهيونية بأسماء مغربية مزيّفة تشتغل جاهدة لتلميع صورة العدو البشعة، في أذهان المغاربة، بين اليهود والصهاينة

نيابة عن جميع مواطنيه سوى بعمل عاديّ كان من الممكن أن يقوم به، بفخر واعتزاز وحماس، أيُّ مغربي ومغربية مُنِحت لهما الفرصة لفعل ذلك. وقد وصلت هذه الواقعة برجّاتها الحادة وتماوجاتها العنيفة أيضاً إلى قبّة البرلمان، حيث إنّه خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، علّق وزير التعليم العالي، عبد اللطيف الميراوي، بنوع من الحذر والغموض قائلاً: «ربّما يكون العميد على خطأ، ووارد أن يُخطئ الإنسان». وكان حريّاً به أن يزيل «ربّما» من جملته، لينسجم ردّه مع موقف الطالبة المتفوّقة. لأنّ «ربّما» تحتمل الخطأ وتحتمل الصواب بنسب متكافئة، في حين أنّ القضية الفلسطينية، التي هي قضية أمّة بأكملها، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولا ترقى إلى عدالتها ذرّة من شكّ أو ارتياب. لهذا نصحّح، ونقول من دون التباس، إنّ العميد قد أخطأ. نقطة أول السطر. كما أنّه إذا كان وارداً أن يُخطئ الإنسان، فإنّه يخطئ في القضايا الملتبسة التي يكتنفها الغموض والشبهات، أما أن يُخطئ في التنديد بسفّاكي دماء أفّاكين ظلمة، احتلّوا أرضاً ليست أرضهم، وأعلنوها حربَ إبادةٍ طاحنةً على رؤوس الأشهاد، حينما قتلوا وما زالوا يقتلون عشرات الآلاف من الأبرياء العزّل بتدمير المنازل فوق رؤوس أهلها، ونهج سياسة الأرض المحروقة، فأيّ خطأ يمكننا استساغته في هذه الحالة، اللّهم إذا استسغنا أن تُخطئ النملة في رؤية جبل منتصب أمامها، وبحثنا لها عن التعليلات التافهة والمبرّرات السخيفة كلّها.

ورغم ما حظيت به الطالبة من تضامن شعبي منقطع النظير، منه، على سبيل المثال، إصدار بيان من مكتب الطلبة بالمدرسة ذاتها، تم تداوله في نطاق واسع، عبّر فيه الطلبة عن استنكارهم لهذه الواقعة، معتبرين أنّ الأمر ينطوي على «إهانة» للقيم الأكاديمية والإنسانية التي تقوم عليها المؤسّسات التعليمية. كما نلخّص وقائعه في زوبعة عارمة من التنديدات الشديدة، التي عصفت من كلّ حدب وصوب، وبشكل مثير، إلى أن أصبح هذا الحدث حديث الناس والساعة في المقاهي والمنازل والمؤسّسات. لكن، رغم هذا التضامن الكبير، فقد انبرت فئة قليلة من الناس للدفاع المستميت عن العميد، وكأنّ هذه النازلة كان لها الفضل الكبير في إخراج الجرذان من جحورها. فمن قائلٍ أنّ «تازة قبل غزّة»، الشعار التافه لبعضٍ المطبّعين من النخبة المُرتبطة بالدولة العميقة، وأنّه لا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم. ومنهم من ادّعى أن الجامعة وُضعت للدراسة والتحصيل، وليس للتبجّح بحمل كوفيةٍ لن تكسر شوكة جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولو حملها سكان الأرض والمرّيخ مجتمعين. ومنهم من ادّعى أنّ القضية الفلسطينية لا تعنينا في شيء وأنّنا نعيش في قارّة وهم في قارّة أخرى، وأنّ ما ينبغي أن نركّز عليه اهتمامنا هي قضية وحدتنا الترابية فحسب. ومنهم من ذهب بعيداً جداً وزعم أنّ حركة حماس هي من فتحت على الفلسطينيين باب جهنم، وأنّ إسرائيل لم تقم سوى بالدفاع المشروع عن نفسها، وهي مُحقّة في ذلك... إلى غير ذلك من تبريراتٍ تافهة تثير التثاؤب بقدر ما تثيره من السخرية.

بغضّ النظر عن وجود عناصر محدودة يعجبها أن تسبح ضدّ التيار، ويستهويها أن تخالف التوجه السائد كي تشدّ إليها الأنظار، هنالك حسابات صهيونية بأسماء مغربية مزيّفة تعمل في خلط الأوراق، وتشتغل جاهدة لتلميع صورة العدو البشعة، عبر محاولة المزج في أذهان المغاربة بين اليهود والصهاينة، وجعلهم في كفّة واحدة، قصد الوصول إلى استنتاج مفاده أنّ من بين هؤلاء وأولئك، يوجد من لهم جذور مغربية أصيلة، وأنّهم ليسوا سوى مكوّن من مكوّنات مجتمعنا المغربي، الذي كان له حضور وازن قبل أن يدخل الإسلام إلى هذه الربوع. ومن ثم، هُم أقرب إلينا من حبل الوريد، وهم أوْلى بتضامننا من فلسطينيين تُباعد بيننا وبينهم آلاف الكيلومترات. هذه الحرب الإعلامية الشرسة التي تبرع فيها الدعاية الصهيونية، التي يمكن منابعتها يوميّاً في الشاشات الفرنسية، وهي تبرّر كلّ غارة بالبحث عن عناصر إرهابية خطيرة، ينبغي أن نحذر منها كثيراً لأنّها هي من أوصلتنا إلى هذا التردّي الفظيع. والغريب الذي يثير الحيرة، هو هذا الصمت الصارخ والمريب الذي يكاد يكسر آذان الصخور الصمّاء من لدن معظم الأنظمة العربية والإسلامية حول قضية غزّة العزّة. صمت القبور الذي لا يمكن تفسيره إلّا بانتمائهم إلى ذاك العالم. وعزاؤنا أنّ الشعوبَ حيّة ترفع صوتها مرفقاً بالكوفيات، وباقي الرموز الفلسطينية، التي أصبحت متداولة عبر العالم، يرفعها الأحرار في كلّ الساحات والمواقع، في انتظار فجر نراه قريباً ويراه المطبّعون مع الاحتلال والإبادة والقتل بعيداً.

(حقوقي وناشط مغربي)

الحوار الوطني المصري وأزمة الحبس الاحتياطي

شريف هلالي

«الحوار» رغم مدلوله الإيجابي، له معنى سلبي في العاميّة المصرية، ويعني النقاش الطويل بين طرفَين بغرض استهلاك الوقت، من دون الوصول إلى غايات مُحدّدة. ويبدو أنّ ذلك عين ما تفعله الحكومة المصرية بدعوة ما يسمى مجلس أمناء الحوار الوطني لجلسات متخصّصة أخيراً لمناقشة قضية الحبس الاحتياطي، وما يرتبط بها من مسائل، باعتبارها، حسب الدعوة، جزءاً أصيلاً من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الاستراتيجية التي يَرِد بشأنها عدد من الملاحظات بخصوص توافقها مع المعايير الدولية.

رغم أهمية الموضوع، وبُعدِه الحقوقي، وتأثيره الكبير في آلاف المحبوسين، إلّا أنّ الدعوة تبدو مُتأخّرة إلى حدّ كبير، خاصّة أنّها تأتي بعد صدور تلك الاستراتيجية بثلاث سنوات تقريباً. وهناك علامات استفهام مُتعدّدة تتعلّق بمدى نجاح الحوار المرّة هذه في إحداث اختراق لحلّ معضلةِ الحبس الاحتياطي المطوّل، الذي يتناقض مع قرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة، ويسمح بحبس الناشطين في المجال العام سنواتٍ من دون إحالة على

> من غير المعروف إذا ما كان الحوار سيناقش تعديل مواد قانون العقوبات سيئة السمعة، التي تُوجَّه إلى كلّ من يتبنّى وجهة نظر مختلفة

القضاء. ويرى كثيرون أنّ هذه الجلسات قد تكون نسخة أخرى من الانعقادَين السابقَين، اللذَين لم يستجيبا لمطالب الحركة المدنية ومنظّمات حقوق الإنسان. وممّا يلفت النظر هو حرص صفحة مجلس «الحوار الوطني» في «فيسبوك» على تسويق نفسها بنشر صور تفصيلية للمشاركين، منذ دخولهم باب القاعة، ثمّ جالسين معاً، فترى بعض رجال السياسة القادمين من عصور سابقة، ومنهم مُقرّر اللجنة السياسية، والقيادي السابق في لجنة السياسات، التي تشكلت زمن مبارك لتكون مَعبراً للتوريث، علي الدين هلال. يحضر في بعض المشاهد أيضاً أقلّية من حقوقيين مُخلصين لقضيتهم، إلى جانب آخرين مُزيّفين لم يُضبَطوا متلبّسين بكلمة واحدة ضدّ انتهاكات حقوق الإنسان منذ سنوات.

في جانب آخر، تُظهر الصورُ المُلتقَطةُ تبادل الابتسامات والضحكات بين أطراف الحوار، ومنهم المنسق السابق لحملة السيسي محمود فوزي، الذي ترأس الأمانة الفنّية لجلسات الحوار، ثمّ أصبح وزير الشؤون النيابية والتواصل السياسي في التشكيل الوزاري الأخير. ويعتقد بعضهم أنّه طالما يسود هذا الجو من البهجة والسعادة بين الأطراف كلّها، فقد تكون ثمّة احتمالات كبيرة للتوافق وإقرار توصيات حقيقية لإخلاء سبيل الآلاف أوقفوا لمُجرّد آراء عبّروا عنها في صفحات التواصل الاجتماعي، ومنهم طلاب ومواطنون وصحافيون ومحامون وناشطون في العمل العام. ولربما سمع المشاركون عن وفاة بعض أهالي المحبوسين أثناء زيارتهم لهم في السجون، وأنصتوا لوجود محاولات انتحار لبعض المحبوسين، يأسوا من إخلاء سبيلهم بعد سنوات طوال. إلّا أنّ ذلك التصوّر يتجاهل وقائع الأمور، والتوازنات القائمة، وهي كلّها ترجع لغياب الإرادة السياسية لمؤسّسة الرئاسة، وللأجهزة الأمنية الحاكمة.

بالطبع مطالبنا تدعو إلى إقرار تعديلات تخصّ نظام الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية، ومنها تقليل المُدد، واللجوء إليه أداةً استثنائية، وتطبيق نظام قاضي الحبس، والفصل بين سلطتي النيابة العامة في التحقيق والاتهام. وعشرات المطالب التي سبق أن طالبت بها منظّمات حقوق الإنسان، مع الوضع في الاعتبار أنّ الحوار السابق لم ينتج شيئاً ذا قيمة، سواء في المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الحقوقي، بشهادة عدد من أعضاء مجلس الأمناء ذاته، وتجاهلت ما يخص ملفّ الحريات كلّه. ربّما باستثناء توصية يتيمة بإنشاء مفوّضية لمناهضة التمييز. وتشبه هذه الدعوة ما سبق أن قام به الرئيس عبد الفتاح السيسي حين أنشأ ما يسمّى «لجنة العفو الرئاسي»، في تجاهل للقيام بإصلاحات قانونية حقيقية للقوانين المُقيِّدة للحرّيات الشخصية، وحرّيتَي الرأي والتعبير. ومن غير المعروف أيضاً إذا ما كان الحوار سيناقش تعديل مواد قانون العقوبات سيئة السمعة، التي تُوجَّه إلى كلّ من يتبنّى وجهة نظر مختلفة، على غرار نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى تنظيم إرهابي، وغيرها. ويتناقض مع هذه الدعوة استمرار حبس المئات في جرائم تتعلّق بحرّيتَي الرأي والتعبير، وآخرهم رسّام الكاريكاتير أشرف عمر، والصحافي خالد ممدوح، والعشرات في ذمة الدعوة للتظاهر في 12 يوليو الماضي، وقبلهم أعضاء حملة المُرشّح الرئاسي أحمد الطنطاوي.

في النهاية، الأمر لا يتحمّل إصلاحات هامشية وجزئية مع بقاء المناخ نفسه المُقيِّد للحريات، وبقاء ترسانة القوانين الأخرى ومنها على سبيل المثال قوانين الإرهاب والمنع من السفر والتظاهر، بالإضافة إلى الانتقاص من استقلال القضاء والنيابة العامّة، بالتوازي مع استمرار قضاء أمن الدولة. تغيير ذلك لا يتمّ أيضاً بمعزل عن الالتزام بالمعايير الخاصّة بضمانات الحقّ في محاكمة عادلة، التي تضمنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونصوص الدستور المصري.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads